تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) دراسة تحليلية

أ.م.د. مخيف جاسم حمد
جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد
Mokheef-aljubury@yahoo.com

حسن زيدان خلف المجمعي
جامعة تكريت/كلية الإدارة والاقتصاد
hassanzidan1992@gmail.com

المستخلص :

تواجه البلدان المتقدمة والنامية على حد سواء مشكله العجز في الموازنة العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة الإيرادات العامة وتعد هذه المشكلة، واحدة من اهم المشكلات الاقتصادية ذات الآثار المباشرة والمتعددة على الاقتصاد القومي. يعاني العراق من مجموعة من التحديات، من أبرزها التزايد الهائل في النفقات العامة ومحدودية إيراداتها، والتي أصبحت لا تستطيع تغطية نفقاتها من جهة ومن جهة أخرى تركزت ايراداتها على مصادر محدودة وغير مستقرة. وكان الهدف من الدراسة معرفة الأسباب التي أدت إلى حدوث هذا العجز وآثاره الإقتصادية الناجمة عن هذا العجز ومصادر تمويله والحلول المقترحة لكيفية التغلب عليه.وتوصلت الدراسة الى إن اختلال هيكل النفقات العامة والايرادات العامة وعدم دقة تقديرات وزارة النفط والتزاماتها بتنفيذ خططها الانتاجية والتسويقية ،إضافة إلى أن عدم فاعلية الإدارة الضريبية تعتبر من أبرز أسباب العجز في الموازنة العامة العراقية. وعليه أوصت الدراسة بضرورة، تفعيل وتعزيز وتقوية الرقابة على الصرف، ويتم ذلك من خلال تطبيق الإتجاهات الحديثة لإعداد الموازنة.

Abstract :

Facing both developed and developing countries general budget deficit problem which means bypassing the overhead public revenues and this problem is, globally, one of the most important economic problems with multiple direct and indirect effects on the national economy. from a series of challenges, notably the surge in public expenditures and limited income, which became cannot cover their expenditures on the one hand and the other centered on revenue sources are limited and unstable. The aim of the study was to know the reasons that led to this deficit and economic implications arising from this deficit and funding sources and solutions for how to overcome it. As the structure of public expenditure and revenue and the inaccuracy of the oil Ministry estimates and commitments to implement production and marketing plans, adding that the lack of effective tax administration is one of the leading causes of disability in the general budget. The study recommended the necessity therefore, activate and promote and

strengthen exchange controls, this is done through the application of modern trends.

المقدمة :

تعتبر مشكلة عجز الموازنات العامة واحدة من أهم المشكلات الاقتصادية المحورية لما لها من آثار مباشرة على اداء النشاط الاقتصادي بصفة عامة، فضلا عن كونها من أهم الموضوعات التي اشتد الجدل حولها وتفاوتت الآراء بشأنها وتباينت الإجتهادات فيها للمدة (2003-٢٠١٥)، ولاسيما بعد اتجاه العجز إلى التزايد في مختلف دول العالم وصاحبه ارتفاعاً مستمراً في الدين العام الداخلي للحكومات، وتواجه البلدان المتقدمة والنامية مشكلة العجز في الموازنة العامة التي تعني تجاوز النفقات العامة على الإيرادات العامة، **والعراق واحد من الدول النامية التي تعاني من العجز المالي وآثارهُ الاقتصادية**، وهذه المشكلة لها آثار مباشرة ومتعددة على الاقتصاد القومي تعتمد بالأساس على الطرق المختارة في تمويله، ولا يمكن ارجاع ظاهرة العجز في الموازنة العامة إلى سبب وحيد لأنها ظاهرة معقدة ترجع أسبابها إلى العديد من العوامل التي تسهم في حدوثها، يرجع جزء منها إلى جانب النفقات العامة وجزء اخر إلى جانب الايرادات العامة.

مشكلة الدراسة :

أن طرق تمويل عجز الموازنة العامة العراقية متعددة ومتنوعة ولكل منها سلبياته وايجابياته، واستخدم العراق جميع انواع تمويل عجز الموازنة، ، وتقوم هذه الدراسة على إشكالية معينة وهي تعدد وسائل تمويل عجز الموازنة واختلاف السياسات المالية والنقدية التي تحاول بقدر الإمكان تجنب العجز أو تجنب زيادته.

اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة من خلال كونها تسلط الضوء بوجه خاص على تأثيرات انخفاض أسعار النفط في جميع القرارات الاقتصادية والإستثمارية والتمويلية للحكومة عامة وفي إعداد الموازنة العامة خاصة وهي نتيجة منطقية لحالة الاقتصاد العراقي ذو الطبيعة الريعية كما يتسلط الضوء على المصادر الأخرى لتمويل عجز الموازنة العامة.

هدف الدراسة : تهدف الدراسة إلى التعرف على ما يأتي:

- الإطار النظري لعجز الموازنة العامة.
- تحديد المفاهيم والانواع المختلفة لعجز الموازنة العامة.

-واقع الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

-تمويل العجز في الموازنة العامة العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥).

فرضية الدراسة :

تنطلق الدراسة من فرضية مفادها:

ان عجز الموازنة العامة يمكن تمويله من خلال التمويل الداخلي المتمثل بحوالات الخزينة والسندات والحوالات المخصومة من قبل البنك المركزي، او من خلال التمويل الخارجي المتمثل القروض والمنح والمساعدات.

حدود الدراسة :

-تتضمن حدود الدراسة الزمانية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) .

-تتضمن حدود الدراسة المكانية حدود العراق .

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة عدة مناهج بطريقة متكاملة، إذ تم استخدام المنهج الوصفي لعجز الموازنة العامة، كما استخدم المنهج التحليلي لتمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥.

هيكلية الدراسة :

تضمنت الدراسة ثلاثة مباحث، جاء المبحث الأول تحت عنوان، الاطار النظري لمفهوم عجز الموازنة العامة، أما المبحث الثاني تطرق إلى واقع الموازنة العامة العراقية، وكرس المبحث الثالث، تمويل العجز في الموازنة العامة في العراق للمدة(٢٠٠٣-٢٠١٥).

المبحث الأول

الاطار النظري لمفهوم عجز الموازنة العامة

لابد قبل كل شيء أن نبين أولاً مفهوم الموازنة العامة واتجاهاتها الحديثة قبل الدخول إلى عجز الموازنة، لذلك سيتناول هذا المبحث، **اولاً** :الموازنة الحكومية واتجاهاتها الحديثة، **ثانياً** :مفهوم واشكال عجز الموازنة العامة.

أولا. مفهوم وتعريف الموازنة العامة: تعد الموازنة الحكومية المركز المالي للدولة وقوته، إلا إنها لا تبقى على حالة واحدة، فقد تظهر حالة التوازن أو الإختلال في جانبيها النفقات العامة والإيرادات العامة، إذ يكون الإختلال إما بصورة فائض أو بصورة عجز، وهناك عدة تعاريف للموازنة العامة.

أما تعريف الموازنة العامة اصطلاحاً : سوف نتناول أبرز التعاريف التي تناولت مفهوم الموازنة العامة فمنهم من عرفها على أنها :خطة تفصيلية للحصول على الموارد واستعمالها خلال فترة مقبلة وهي تمثل خطة للمستقبل معبرا عنها كماً ورقماً (الخفاجي ،٢٠١٣ :٢٠).

أما في العراق فقد عرفها قانون أصول المحاسبات رقم ٢٨ لسنة ١٩٤٠ المعدل بأنها الجداول المتضمنة تخمين الواردات والمصروفات لسنة مالية واحدة (العلي، كداوي، ١٩٨٩: ٢٧٠).

ثانيا. الإتجاهات الحديثة للموازنات العامة: تعددت أنواع الموازنات العامة وكل نوع منها يمثل مرحلة من مراحل التطور الذي مر بها النظام المتبع في إعداد الموازنة العامة أو تبويبها بما يفيد الوظائف والأهداف التي تهتم الحكومة في التركيز عليها ، ومن اهم هذة الانواع هي كما يأتي(عليوي ،2008: ٥).

١.موازنة البنود: تعد موازنة البنود من أقدم أنواع الموازنات التي تم استخدامها ولاتزال تستخدم في العديد من دول العالم لما تتصف به من سهولة في الأعداد وبساطة في العرض والتنفيذ، وكان سبب تمسك بعض الدول بهذا النوع من الموازنات هو للتغلب على ضعف أساليب الرقابة الداخلية وحماية الأموال من الإختلاس والتلاعب.

٢.موازنة البرامج والأداء : ويعتمد هذا الأسلوب على تبويب الموازنة الذي يأخذ في الإعتبار اهتمامات الحكومة وما يجب القيام به من برامج وخطط ومشروعات، لذلك لم يعد الأمر قاصرا على مجرد تبويب المصروفات على أساس نوعي طبقاً لموازنة البنود، بل يجب أن يظهر سبب النفقة ضمن الخطة والبرنامج المطلوب تنفيذه أولاً وبالتالي فإن أسلوب موازنة البرنامج والأداء يساعد على تفسير ما تم فعله بشكل يظهر مبررات النفقات كافة في إطار برنامج معين تسعى الحكومة إلى تحقيقه (الخفاجي، ٢٠١٣: ٢٨).

٣.موازنة نظام التخطيط والبرمجة: تعرف على أنها خطة للقيام بالأعمال الحكومية تتضمن برنامج ومشروعات معدة للتنفيذ في المستقبل، ويعود الفضل في تطوير هذا النوع من الموازنة إلى مؤسسة راند الأمريكية عام ١٩٥٤ إذ طبقت هذه الموازنة لأول مرة في وزارة الدفاع الأمريكية ١٩٦٣ وفي عام١٩٦٥ أمر الرئيس الامريكي جونسون بتطبيق هذا النوع من الموازنات في جميع الوزارات والأجهزة الحكومية، إذ لم ينظر إلى الموازنة على أنها أداة للرقابة فقط بل أداة لرفع كفاءة الإدارة الحكومية.

٤.موازنة الأساس الصفري: هي الموازنة التي تقوم على أساس البداية من الصفر، وتعرف على أنها نظام يفترض عدم وجود أي نفقات أو خدمات في البداية من أجل الحصول على مجموعة من النتائج

أو المخرجات مع الأخذ بالإعتبار الحد الأدنى للكلفة وتقييم مدة فاعلية الإنفاق وفقا لهذا الإعتبار، (عليوي، 2008: ٦).

ثانيا : مفهوم عجز الموازنة العامة: يُعد عجز الموازنة العامة في العديد من دول العالم من أكبر المشكلات التي تواجه اقتصادياتهم، وسوف يتناول هذا المبحث مفهموم وتعريف عجز الموازنة وأشكاله.

يعرف عجز الموازنة العامة بانه الحالة التي يكون فيها النفقات العامة أكبر من الإيرادات العامة، بحيث تعجز الإيرادات العامة عن تغطية النفقات العامة (عبدالمطلب،٢٠٠٣: ٧٧) .

كما يُعرف عجز الموازنة العامة أن الحكومة تنفق ما يزيد على الإيرادات العامة(Winnyrose,2014;65).

ثانيا.أشكال عجز الموازنة العامة: هنالك أشكال عديدة لعجز الموازنة العامة، ومن أهم هذه الأشكال هي:-

١.العجز المقصود (المنظم): ان أساس فكرة العجز المقصود نجده في تحليلات كينز وما كتبه عن التشغيل الكامل أثناء مرحلة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٢) التي مر بها النظام الرأسمالي.

إذ تضطر الدولة إلى القيام بتمويل الحرب عن طريق إصدار النقود الجديدة بكميات كبيرة من دون ان يصاحب ذلك زيادة في الإنتاج العيني، وبذلك تزيد الدول نفقاتها في سنين الحرب بإصدار نقدي جديد، وهناك بعض الدول تستمر بعد الحرب في إتباع هذه السياسة بقصد مجابهة نفقات بناء الاقتصاد وزيادة الإنتاجية التي قلصتها هذه الحرب(نيربي، ١٩٨٨: ٤٦٥).

٢. العجز غير المقصود: لم تذكر الأدبيات الاقتصادية تعريفاً محدداً لمفهوم العجز غير المقصود، إلا ان مضامين هذا المفهوم تُستمد من الأنواع التي تحتمي تحت ظله، إلا انه وبشكل عام يمكن القول ان العجز غير المقصود يحدث بشكلٍ تلقائي ومن دون تدخل الدولة ويقسم إلى :

أ. العجز المتراكم: تفسر نظرية العجز المتراكم، إلى أن عجز الموازنة في أوقات الأزمة أمر طبيعي فعند زيادة النفقات العامة للدولة، وتخفيض الضرائب سيؤدي إلى حصول عجز في الموازنة العامة، إذ لا يكون هناك تخوف من تراكم العجز سنة بعد أخرى وعند حدوث الإزدهار في الاقتصاد سوف تزداد إيرادات الضرائب، أن العجز من الممكن أن يتراكم سنة بعد أخرى لأنه يكون سبيلا للتخلص من الأزمة وخاصة أزمة الركود فإذا ما حدث فائض في أي سنة من السنوات من الممكن استخدامه في تغطية عجز الموازنة (رفيق،٢٠١٦: ٦).

ب. العجز الهيكلي: هو مقياس يحاول أن يزيل أثر العوامل الطارئة أو المؤقتة التي تؤثر على الموازنة العامة للدولة، مثل إنحرافات الدخل المحلي وأسعار الفائدة عن قيمتها في الأجل الطويل والتغيرات الحاصلة في الأسعار، وتتميز طبيعة هذا النوع من العجز بإستمرارية عدم كفاية الإيرادات العامة لتغطية النفقات العامة لمدة طويلة من الزمن ويصبح عجزاً دائماً، هذا النوع من العجز يؤدي الى حدوث خلل في الاقتصاد القومي، إذ يصعب سد هذا العجز إذا تم الاستعانة بالوسائل المالية فقط، وهذا هو الواقع المالي المعاش في العراق خلال السنوات المالية الاخيرة وخاصة خلال المدة (٢٠١٠-٢٠١٥)(زكي، ١٩٩٣: ١٠٧).

ج. العجز الدوري: يعرف العجز الدوري أحياناً بالعجز السلبي فهو العجز الذي يحدث عندما يعمل اقتصاد دولة ما تحت مستوى ناتجها المحتمل، وتمر اقتصاديات الدول بعدة مراحل منها مرحلة الإنتعاش ومنها مرحلة الانكماش، وتقوم فكرة العجز الدوري على رأي يقول إن هذه المراحل الاقتصادية هي دورية وبما إن الدولة تستطيع أن تحقق فائضاً في الموازنة خلال سنوات الإنتعاش الاقتصادي فبإمكانها أن تقبل بفكرة العجز في الموازنة في سنوات الإنكماش الاقتصادي، (البكري ،٢٠١١: ٢٠).

ح. العجز المحلي والعجز المستتر: يقصد بالعجز المحلي ذلك العجز الذي نحصل عليه من طرح المنح الخارجية والنفقات الحكومية من الإيرادات الحكومية، إذ يعكس لنا هذا العجز الموقف المالي للحكومة من دون المنح التي يحصل عليها من الخارج، أما العجز المستتر هو العجز الناتج عن العمليات شبه المالية مثل: منح دعم لأسعار الفائدة، وضمانات أسعار الصرف للمؤسسات المالية (منير، ٢٠٠٦: ٢١).

خ. عجوزات الضعف وعجوزات القوة: يقصد بعجوزات ضعف وهو العجز الناجم عن ضعف الإدارة الحكومية وعدم قدرتها على تحقيق الإيرادات من جانب وإنفاق غير عقلاني من جانب آخر، أما الثاني فهو **عجوزات القوة** والذي يعني العجز الناجم عن تلك المدعومات التي تقدمها الدولة بصيغة إعانات اقتصادية واجتماعية سواء للأفراد أم للمشروعات لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية أو العمل على رفع معدلات النمو في قطاعاتها الاقتصادية (موسى،٢٠١٠: ١٨).

المبحث الثاني

واقع الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

استندت السياسة المالية في العراق خلال مدة الدراسة بناءاً على التوجه الجديد للاقتصاد العراقي القائم على أساس الإصلاح والإنفتاح الاقتصادي مع محاولة إعطاء أهمية استثنائية للقطاع الخاص، وكذلك السعي إلى تنويع مصادر التمويل وإدارة الدين العام وتشجيع الإستثمار الخاص أجنبيا أم محليا، وبناء على ذلك سيتناول هذا المبحث النفقات العامة والإيرادات العامة في العراق للمدة (2003-٢٠١٥).

أولاً . النفقات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) :يعد الإنفاق العام أحد متغيرات الطلب الكلي حيث يتأثر بالظروف الاقتصادية بدرجات متباينة لذا يحاول مستخدمو القرار تكييف معدلات الإنفاق العام بما يتلاءم والإحتياجات الأساسية، ويقسم الانفاق العام الى ما يأتي (الدليمي، ٢٠٠٣:٧).

١.الإنفاق الجاري (التشغيلي) خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) : يتحدد الانفاق الجاري في ضوء عوامل ومؤشرات عدة يجب أن تؤخذ بنظر الإعتبار عند تحديد التطور الحاصل في هذا الإنفاق، ومن هذه العوامل والمؤشرات، تطور الدخل القومي، معدل نمو السكان، الإتجاه العام للرقم القياسي لأسعار السلع والخدمات، ومتطلبات التوازن الاقتصادي(الدليمي،٢٠٠٣:٥٤)

إذ يتضح من الجدول (١) سجل الإنفاق الجاري (١٧٨٤) مليار دينار عام٢٠٠٣، ونسبتها من النفقات العامة بلغت (٩٠,٠١%)، بسبب الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، إلا إن الإنفاق التشغيلي ارتفع من (٤٧٥٢٣) مليار دينار عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو (٥١,٧٩ %)، إلى (٥٢٥٦٧) مليار دينار عام ٢٠٠٩،اي بمعدل نمو (١٠,٦١%)، وانخفض الانفاق التشغيلي إلى(٥١٨٣٣) مليار دينار عام ٢٠١٥، قياساً بالسنوات السابقة لها للمدة ٢٠١٠-٢٠١٤، وبمعدل نمو بلغ(٣٣,٥٣-%) بسبب ارتفاع تعويضات الموظفين، بالإضافة إلى الأحداث التي واجهها البلد المتمثلة بالصراع المسلح مع تنظيم داعش، والهبوط الحاد في أسعار النفط، أما نسبة مساهمتها من النفقات العامة لعام ٢٠١٥ فقد بلغت (73.62%)، في حين سجلت النفقات الجارية أعلى قيمة لها خلال مدة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٥ خلال عام ٢٠١٣ اذ بلغت (78747) مليار دينار، بمعدل نمو بلغ (٣,٩٠%)،ونسبة مساهمتها بلغت (66.10%).

٢. الإنفاق الإستثماري خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥): تعبر الموازنة الإستثمارية عن نشاط الدولة في حقل التنمية الاقتصادية والاجتماعية كونها تمثل بوجه أساس التخصيصات التي تعتمد على تغطية الإنفاق الرأسمالي، وتتضمن التكاليف التي تتحملها الحكومة لتمويل انشاء المشروعات والبرامج(الاقتصادية والاجتماعية والخدمية والامنية وبناء القدرات) (حمزة،٢٠١٥:٤٦١).

من الجدول(١) يتضح إن النفقات الإستثمارية كانت بنسب منخفضة إذ بلغت (١٩٨) مليار دينار عام٢٠٠٣، ونسبتها من النفقات العامة بلغت (٩,٩٩%)،وهي أدنى قيمة لها خلال هذه المدة بسبب عدم الاستقرار الامني نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وعدم توجه القطر نحو المشاريع وإعادة الإعمار وكذلك بسبب زيادة النفقات التشغيلية من خلال زيادة نسبة الرواتب (تعويضات الموظفين) عن تقديم الخدمات للوزارات ووحدات الدولة، بالإضافة إلى ما تسعى اليه الدولة من تقليل الإستثمار الحكومي مقابل زيادة الإستهلاك الحكومي، إذ كان توجه الحكومة نحو تفعيل دور القطاع الخاص في مجال الإستثمار وتقليل دور الدولة في هذا المجال، في حين ارتفعت النفقات الإستثمارية من (١١٨٨١) مليار دينار عام ٢٠٠٨، وبمعدل نمو (٥٣,٨٣%)، إلى (١٣٠٩١) مليار دينار عام ٢٠٠٩، اي بمعدل نمو (١٠,١٨%)، وجاء هذا الإرتفاع نتيجة توجه الحكومة نحو تفعيل دور القطاع الخاص في مجال الإستثمار، وزيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة عائدات الدولة وزيادة المخصصات الإستثمارية وخاصة المشاريع التي تخص البنى التحتية (الزاملي،٢٠١٤:١٩٩).

جدول (١)

مصادر عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) / مليار دينار عراقي

السنوات	اجمالي الانفاق العام(مليار دينار)	معدل النمو السنوي (%)	الانفاق التشغيلي (مليار دينار)	معدل النمو السنوي (%)	الانفاق الإستثماري (مليار دينار)	معدل النمو السنوي (%)	نسبة الانفاق التشغيلي الى الانفاق العام (%)	نسبة الانفاق الإستثماري الى الانفاق العام (%)
٢٠٠٣	١٩٨٢	-	١٧٨٤	-	١٩٨	-	٩٠,٠١	٩,٩٩
٢٠٠٤	٣٢١١٦	١٥٢٠,٤	٢٩١٠٢	١٥٣١,٢	٣٠١٤	١٤٢٢,٢	٩٠,٦١	٩,٣٩
2005	26375	-١٧,٨٧	21803	-٢٥,٠٨	٤٥٧٢	٥١,٦٩	82.66	١٧,٣٤
2006	38807	47.13	32778	٥٠,٣٣	٦٠٢٨	٣١,٨٤	84.46	١٥,٥٤
2007	39031	0.57	31308	-٤,٦٩	٧٧٢٣	٢٨,١١	80.21	١٩,٧٩
2008	59403	52.19	47523	٥١,٧٩	١١٨٨١	٥٣,٨٣	80.00	٢٠,٠٠
2009	65658	10.52	52567	١٠,٦١	13091	١٠,١٨	80.06	١٩,٩٤
2010	84659	28.93	60981	١٦,٠٠	23678	٠,٨٠	72.03	٢٧,٩٧
2011	78758	-6.97	60926	-٩٩,٩٠	17832	-٢٤,٦٨	77.35	٢٢,٦٥
2012	105140	33.49	75789	٢٤,٣٩	29351	٦٤,٥٩	72.08	٢٧,٩٢
2013	119128	13.30	78747	٣,٩٠	40381	٣٧,٥٧	66.10	٣٣,٨٩
2014	113474	-47.46	77986	-٠,٩٦	35487	-١٢,١١	68.72	٣١,٢٨
2015*	70398	-37.96	51833	-٣٣,٥٣	18565	٤٧,٦٨	73.62	٢٦,٣٨

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٨).

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية مختلفة(٢٠٠٩-٢٠١٥).

*تقدير فصلي.

وارتفعت النفقات الاستثمارية إذ بلغت(١٨٥٦٥) مليار دينار عام ٢٠١٥، بمعدل نمو سنوي (٤٧,٦٨%) ونسبة مساهمتها من النفقات العامة بلغت(٢٦,٣٨%)، وسجلت أعلى معدل لها خلال المدة ٢٠٠٣-٢٠١٥، عام ٢٠١٣، إذ بلغت (٤٠٣٨١)مليار دينار، بمعدل نمو(٣٧,٥٧%)، ومساهمتها من النفقات العامة(٣٣,٩%)، وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية وبالتالي زيادة عائدات الدولة وزيادة المخصصات الإستثمارية وخاصة المشاريع التي تخص البنى التحتية (الزاملي، ٢٠١٤: ٢٠١).

ثانيا. الإيرادات العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥): عندما تقوم الدولة بالإنفاق العام لابد أن تتوفر لديها الموارد المالية اللازمة لذلك، لذا فإن الإيراد العام هو من أهم أدوات السياسة المالية التي تسعى الحكومة من خلاله إدارة الاقتصاد الكلي، وبما إن الإيراد العام هو مجموع الأموال التي تحصلها الدولة وتخصصها لتمويل الانفاق العام، فلابد من تحليل اتجاه الايراد العام في الموازنة العامة للاقتصاد العراقي لمعرفة مدى فاعلية نظام الإيرادات العامة المنتهج في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة ٢٠٠٣-٢٠١٥، وتقسم الايرادات العامة الى ما يأتي (السامرائي،٢٠١١:٦٠).

١.الإيرادات النفطية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) :يعد العراق من البلدان النفطية التي تحتل موقعاً متقدماً بين الدول العربية والعالمية المنتجة للنفط وذلك لضخامة احتياطاته، فضلاً عن كونه من الأعضاء المؤسسين لمنظمة أوبك، ويعد القطاع النفطي أحد المرتكزات للاقتصاد العراقي لكونه مصدرا للموارد الأجنبية وإن الإيرادات النفطية في العراق تعد المصدر التمويلي الأساسي للإنفاق العام بشقيه الجاري والإستثماري.

اذ يتضح من الجدول(٢) إن الإيرادات النفطية قد سجلت (١٨٤١) مليار دينار عام ٢٠٠٣، وهي أدنى قيمة لها خلال هذه المدة وذلك بسبب عدم الاستقرار السياسي نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣ ،وبفعل فترات التعطل في العراق التي كثرت بعد عام ٢٠٠٣، وبقي نشاط القطاع النفطي على قدر كبير من التقلب على صعيد الإنتاج والتكرير والتصدير (مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا،٢٠٠٥: ١١)

إذ يتضح عام٢٠٠٣ إن الايرادات النفطية بلغت (٨٥,٧%)، في حين انخفضت الإيرادات النفطية من (٧٥٣٥٨) مليار دينار عام ٢٠٠٨ وبمعدل نمو(٤٥,٧٥%)، إلى (٤٣٣٠٩) مليار دينار عام ٢٠٠٩ ،اي بمعدل نمو (٤٢,٥٢-%)، وذلك بسبب نتائج الازمة المالية العالمية عام ٢٠٠٩، ثم ارتفعت الايرادات النفطية إلى(٥١٣١٣) مليار دينار عام ٢٠١٥، بمعدل نمو سنوي بلغ (٤٧,١٣-%)، ونسبة مساهمتها إلى الإيراد العام بلغت (٧٧,١٩%)، وكما في الجدول(٢).

وسجلت الإيرادات النفطية أعلى معدل لها خلال هذه المدة عام ٢٠١٢ حيث بلغت (١١٧٢٧١) مليار دينار، وبمعدل نمو بلغ (٩,٣٢%)، مقارنة بالسنة السابقة، ونسبة مساهمتها إلى الإيرادات العامة بلغت (٩٧,٨٧%) وسبب ذلك عودة العراق إلى السوق النفطية العالمية، وارتفاع حجم الصادرات النفطية، وارتفاع أسعار النفط دوليا (العبيدي، منير، ٢٠١٥:٢٧١).

٢.الإيرادات الضريبية خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥): تشكل النظام الضريبي في العراق وفق المفاهيم والنظم الضريبية المعاصرة وذلك مع بدايات تشكل الدولة العراقية، ويقوم هذا النظام على الجمع بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فالضرائب المباشرة تشمل الضريبة على دخل الفرد والشركات ،والضرائب على رأس المال التي تشمل ضريبة التركات وضريبة العرصات، أما الضرائب غير المباشرة فتشمل الضرائب الكمركية والضرائب على الإنتاج التي تطبق على نطاق محدود (السامرائي،٢٠١١: ٦٤).

يتضح من الجدول(٢) إن الإيرادات الضريبية شكلت ما مقداره (٠,٣٤٩) مليار دينار، عام ٢٠٠٣، وهي أدنى قيمة لها خلال مدة الدراسة ويرجع ذلك إن نسب إسهام الإيرادات الضريبية من إجمالي الإيرادات العامة، لم تزد على (٦,٥٩%) في أحسن حالاتها خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) ويعود تضاؤل الأهمية النسبية للإيرادات الضريبية في العراق لجملة من الأسباب تتمثل، بعدم الإستقرار السياسي والأمني بسبب الإحتلال الامريكي للعراق عام ٢٠٠٣، وهذا ما إنعكس بالتالي على ضعف القدرة على إستحصال وجباية الإيرادات الضريبية، وإنتشار التهرب الضريبي، وعدم دقة حصر المكلفين (الساكني، ٢٠٠٩: ١٠).

كما بلغت نسبة مساهمتها الضرائب من الايرادات العامة (٠,١%)، عام ٢٠٠٣، في حين ارتفعت من (٩٨٦) مليار دينار عام ٢٠٠٨، بمعدل نمو (١٩,٧٠%)، إلى (٣٣٣٥) مليار دينار عام ٢٠٠٩، أي بمعدل نمو(٢٣٨,٢%)، وسجلت (٢٠١٥) مليار دينار عام ٢٠١٥ بمعدل نمو بلغ (٦,٥٠%)، أما نسبة مساهمتها من الإيرادات العامة بلغت (٣,٠٣%)، في حين سجلت الإيرادات الضريبية أعلى معدل لها للعام ٢٠٠٩ ويرجع ذلك لعقد برنامج إصلاح الإدارة المالية الذي أبرمته وزارة المالية مع البنك الدولي في عام ٢٠٠٩، أما نسبة مساهمتها في الإيرادات العامة بلغت (٦,٥٩%)، ويرجع ذلك لعقد برنامج إصلاح الإدارة المالية الذي أبرمته وزارة المالية مع البنك الدولي في عام ٢٠٠٩، الذي أثر في تنمية الإيرادات غير النفطية من خلال رسم آليات جديدة للتحصيل والتحاسب الضريبي (جواد، فاضل، ٢٠٠٩: ٣).

الجدول (٢)

مصادر تمويل عجز الموازنة العامة العراقية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) / مليار دينار عراقي

السنوات	الايراد العام (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الايرادات النفطية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الايرادات الضريبية (مليار دينار)	معدل النمو (%)	الايرادات الاخرى (مليار دينار)	معدل النمو (%)	نسبة الايرادات النفطية الى الايراد العام (%)	نسبة الايرادات الضريبية الى الايراد العام (%)	نسبة الايرادات الاخرى الى الايراد العام (%)
2003	٢١٤٦	–	١٨٤١	–	٠,٣٤٩	–	٣٠٤	–	٨٥,٧	٠,٠١	١٤,٢
2004	٣٢٩٨٢	1436.9	٣٢٦٢٧	١٦٧٢,٢	١٥٩	٤٥٤٥٨,٧	١٩٥	−٣٥,٨٥	٩٨,٩٢	٠,٤٨	٠,٦
2005	٤٠٥٠٣	22.80	٣٩٤٨٠	٢١,٠٠	٤٩٥	٢١١,٣٢	٥٢٨	١٧٠,٧٦	٩٧,٤٧	١,٢٢	١,٣١
2006	49056	21.11	٤٦٥٣٤	١٧,٨٦	٥٩١	١٩,٣٩	١٩٣٠	٢٦٥,٥	٩٤,٨٥	١,٢١	٣,٩٤
2007	54599	11.29	٥١٧٠١	١١,١٠	١٢٢٨	١٠٧,٧٨	١٦٦٩	−١٣,٥٢	٩٤,٧٠	٢,٢٥	٣,٠٥
2008	80252	46.98	75358	٤٥,٧٥	986	−١٩,٧٠	٣٩٠٨	١٣٤,١٥	٩٣,٩٠	١,٢٣	٤,٨٧
2009	50623	−36.91	43309	−٤٢,٥٢	3335	٢٣٨,٢	٣٩٧٩	١,٨١	٨٥,٥٥	٦,٥٩	٧,٨٦
2010	61736	21.95	59794	٣٨,٠٦	1310	−٦٠,٧١	٦٣٢	−٨٤,١١	٩٦,٨٥	٢,١٣	١,٠٢
2011	108807	76.24	107271	٧٩,٤٠	1408	٧,٤٨	١٢٨	−٧٩,٧٤	٩٨,٥٨	١,٣٠	٠,١٢
2012	119817	10.11	117271	٩,٣٢	2311	٦٤,١٣	٢٣٥	٨٣,٥٩	٩٧,٨٧	١,٩٣	٠,٢٠
2013	113840	−4.98	110678	−٥,٦٢	2877	٢٤,٤٩	٢٨٥	٢١,٢٧	٩٧,٢٢	٢,٥٢	٠,٢٦
2014	105609	−7.23	97072	−١٢,٢٩	١٨٩٢	−٣٤,٢٣	٦٦٤٦	٢٢٣١,٩	٩١,٩١	١,٧٩	٦,٣٠
2015	66470	−37.06	51313	−٤٧,١٣	٢٠١٥	٦,٥٠	١٣١٤٣	٩٧,٧٥	٧٧,١٩	٣,٠٣	١٩,٧٨

المصدر من عمل الباحث بالاعتماد على :

- البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة (٢٠٠٣–٢٠٠٨).

–البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية مختلفة(٢٠٠٩–٢٠١٥).

٣. المصادر الاخرى للإيرادات في العراق: وتمثل الإيرادات المتولدة عن بيع ممتلكات الدولة من الموجودات الثابتة وغير الثابتة، وإيرادات الإيجارات من ممتلكات الدولة من الأبنية والدور والأراضي، كذلك تشتمل هذه الإيرادات على المنح والهبات والمساعدات كافة (السامرائي،٢٠١١:٧٠) . يتضح من الجدول(٢) إن الإيرادات الأخرى بلغت (٣٠٤) مليار دينار، عام٢٠٠٣ ، وهي أدنى قيمة لها خلال هذه المدة، بسبب سوء الاوضاع السائدة في البلد، وكانت نسبة مساهمتها من الإيرادات العامة (١٤,٢%) ،حيث ارتفعت الإيرادات الأخرى من (٣٩٠٨) عام ٢٠٠٨،بمعدل نمو (١٣٤,١٥%) إلى (٣٩٧٩) مليار دينار عام ٢٠٠٩، أي بمعدل نمو (١,٨١%)، واستمرت بالارتفاع إذ بلغت (١٣١٤٣) مليار دينار، عام ٢٠١٥، بمعدل نمو بلغ (٩٧,٧٥%)، وهي أعلى قيمة لها للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ والسبب في إرتفاع هذه الإيرادات إلى اجمالي الإيرادات العامة وكذلك إلى إجمالي الإنفاق العام يعود إلى إنخفاض الإيرادات النفطية الناتج عن إنخفاض أسعار النفط العالمية، أما نسبة مساهمة الإيرادات الأخرى من الإيرادات العامة فقد بلغت (١٩,٧٨%).

المبحث الثالث

تمويل عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)

تعتمد الدولة على الموازنة العامة في توجيه وتنفيذ السياسة الاقتصادية والمالية وفقا لرؤيتها واستراتيجيتها التي يجري تطبيقها، وتظهر أهميتها من كونها تبرز توزيع النفقات بين أوجه الإنفاق المختلفة، ومن حيث الإيرادات فإن الموازنة تقدم التقديرات حول بنية العوائد المالية المختلفة التي يتوقع تحقيقها وكيفية التخطيط لتحسين هذه العوائد ودعم وزيادة مصادر التمويل، ويتضمن هذا المبحث، **اولا** :تحليل عجز الموازنة العامة العراقية، **ثانيا** : تمويل عجز الموازنة العامة العراقية.

اولا. عجز الموازنة العامة حجما وآثاراً ومعالجة :يتحدد حجم أو مقدار العجز في الموازنة العامة العراقية من خلال الفرق (الفجوة) بين الإيرادات العامة والنفقات العامة، إذ يتضح من الجدول (١٠) وجود عجز في الموازنة العامة العراقية للسنوات (٢٠٠٩، ٢٠١٠,٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥) وهذا العجز يمكن أن تغطي المصادر الداخلية جزء منه، في حين إن الجزء الباقي قد يغطى عن طريق المصادر الخارجية كالقروض والمنح والإعانات أما الجزء الباقي من دون تغطية فهو السبب الرئيسي لحدوث العجز، لأن هذا العجز يعني اصدار نقود من دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج.

إذ يتضح من الجدول(٣) إن عجز الموازنة العامة العراقية ارتفع من (١٥٠٣٦) مليار دينار عام ٢٠٠٩ ،إلى (22923) مليار دينار عام ٢٠١٠، وكان سبب هذا العجز مخلفات الأزمة المالية العالمية

وزيادة الإصدار النقدي، وبعد ذلك بلغ العجز المالي (5288) مليار دينار عام ٢٠١٣، ثم ارتفع إلى(٧٨٦٤)مليار دينار عام ٢٠١٤، وانخفض إلى (٣٩٢٧) مليار دينار عام ٢٠١٥، وكان سبب حدوث العجز في الموازنة العامة العراقية خلال السنوات الاخيرة بسبب عدم الإستقرار الأمني والسياسي وذلك من خلال الحرب مع تنظيم داعش الإرهابي (حمزة،٢٠١٥:٤٦٣).

جدول (٣) حجم العجز أو الفائض للموازنة العامة العراقية ونسبته إلى الايراد والانفاق العام للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥)/مليار دينار عراقي

السنوات	اجمالي الانفاق العام (مليار دينار)	أجمالي الإيراد العام (مليار دينار)	عجز أو فائض الموازنة العامة (مليار دينار)	نسبة العجز أو الفائض إلى الانفاق العام (%)	نسبة العجز أو الفائض إلى الايراد العام (%)
2003	١٩٨٢	٢١٤٦	١٦٤	٨,٢٧	٧,٦٤
2004	٣٢١١٦	٣٢٩٨٢	٨٦٦	٢,٦٩	٢,٦٢
2005	26375	٤٠٥٠٣	14128	٥٣,٥٦	٣٤,٨٨
2006	38807	49056	10249	٢٦,٤١	٢٠,٨٩
2007	39031	54599	15568	٣٩,٨٨	٢٨,٥١
2008	59403	80252	20849	٣٥,٠٩	٢٥,٩٧
2009	65658	50623	*(15036)	(٢٢,٩٠)	(٢٩,٧٠)
2010	84659	61736	(٢٢٩٢٣)	(٢٧,٠٧)	(٣٧,١٣)
2011	78758	108807	30049	٣٨,١٥	٢٧,٦١
2012	105140	119817	14677	١٣,٩٥	١٢,٢٤
2013	119128	113840	(5288)	(٤,٤٣)	(٤,٦٤)
2014	113474	105609	(7864)	(٦,٩٣)	(٧,٤٤)
2015	70398	66470	(3927)	(٥,٥٧)	(٥,٩٠)

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، نشرات مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٠٨).

-البنك المركزي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقارير اقتصادية مختلفة(٢٠٠٩-٢٠١٥).

*الاقواس تمثل عجز الموازنة العامة .

ثانيا: التمويل العام : عندما تواجه دولةً ما عجزاً في موازنتها، قد يتطلب الأمر اللجوء إلى تغطية العجز، من خلال،الإقتراض من الداخل، فعليها أن تلجأ إلى الجمهور (القطاع غير المصرفي) وذلك بطرح السندات

الحكومية للاكتتاب في سوق الأوراق المالية المحلية مع سعر فائدة مرتفع، كما تلجأ الدولة إلى الإقتراض من القطاع المصرفي، أي المصارف التجارية والبنك المركزي لتمويل عجز الموازنة اما من خلال الأحتياطات النقدية الفائضة لدى المصارف، اوالإصدار النقدي الجديد عن طريق البنك المركزي، اومن الخارج عن طريق التمويل الخارجي، ويتضمن المنح والمساعدات التي تتلقاها الدولة، وكذلك القروض الدولية.

جدول (٤) التمويل العام لعجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٥) / مليار دينار عراقي

السنوات	التمويل العام الداخلي	التمويل العام الخارجي	اجمالي التمويل العام
2003	-	-	-
2004	٩,٢٤	-	٩,٢٤
2005	١,٢٠٠	-	١,٢٠٠
2006	٢,٥١	-	٢,٥١
2007	٥,١٩	-	٥,١٩
2008	٥,٠٠	-	٥,٠٠
2009	٤,٤٧٨	-	٤,٤٧٨
2010	٥,٢٢٥	٥,١١	٧,٢٩٣
2011	٣,٨٩١	-	٣,٨٩١
2012	٣,٣٩٢	-	٣,٣٩٢
2013	١,٥٠٠	-	١,٥٠٠
2014	٧,٠٦٤	-	٧,٠٦٤
2015	١,٣٠٨٦	٢,٨٩٨	٣,٧٤٩٦

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على :

-وزارة المالية، دائرة الدين العام.

-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،العراق، تقارير اقتصادية مختلفة.

يتضح من الجدول اعلاه، ان التمويل العام في مستويات متذبذبة خلال سنوات العجز، إذ ارتفاع اجمالي التمويل العام من (٤,٤٧٨) مليار دينار عام ٢٠٠٩، الى (٧,٢٩٣) مليار دينار عام ٢٠١٠، وكان سبب هذا الارتفاع بسبب القروض الخارجية التي حصل عليها العراق من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، إلا

إنه انخفض الى (١,٥٠٠) مليار دينار عام ٢٠١٣، ثم ارتفع خلال عامي (٢٠١٤-٢٠١٥)، إذ بلغ (٧,٠٦٤) مليار دينار عام ٢٠١٤، وكذلك (٣,٧٤٩٦) مليار دينار عام ٢٠١٥، وذلك بسبب ما شهده العراق من سوء الوضع الامني من خلال الحرب مع داعش الارهابي خلال هذه السنوات عندما تتجه الحكومة إلى السحب على المكشوف (وهو احد انواع التمويل الداخلي)،ان هذا يؤدي الى الارتفاع في عرض النقد وهذا بدوره يؤدي الى زيادة كل من الإنفاق الإستهلاكي و الإستثماري للحكومة الى تقليل اسعار الفوائد المالية مما يساعد على توليد المزيد من الاستثمارات ويوفر المال في ايدي الافراد المستهلكين. اما الاثار المترتبة على التمويل الخارجي، يبدأ عرض النقد و الأسعار بالانخفاض في داخل البلد، وبالوقت نفسه تتحسن قيمة العملة وقوتها الشرائية ويزداد الطلب عليها من الخارج، مما يعكس هذه الحالة الايجابية على ميزان المدفوعات لاسيما عند زيادة الطلب على العملة المحلية من الإفراد والحكومات الأجنبية فيأخذ سعر صرف العملة بالارتفاع ويصبح في وضع أفضل مقابل أسعار صرف العملات الأخرى، (علي،٢٠٠٨:٩٧).

الاستنتاجات والمقترحات

أولا. الإستنتاجات :

١. تعتبر الموازنة العامة من أبرز الحسابات الحكومية التي تبين المركز المالي للدولة، إذ تضعها بعد الحصول على موافقة السلطة التشريعية، ولتقدير جانبيها النفقات العامة و الإيرادات العامة، وما تم التوصل إليه من أهداف مالية واقتصادية واجتماعية وسياسية خلال سنة مالية واحدة.

٢. يعرف عجز الموازنة العامة بأنهُ انعكاس لعدم قدرة الايرادات العامة على تغطية النفقات العامة، أي زيادة النفقات العامة على الإيرادات العامة، ولا يمكن إرجاع سبب حدوثه إلى سبب وحيد وإنما يرجع الى العديد من الاسباب، وتعاني منه الدول المتقدمة والنامية على حدٍ سواء.

٣. هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور العجز في الموازنة العامة العراقية خلال المدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ ويقف في مقدمتها إختلال هيكلي الإنفاق العام والإيراد العام ، إضافة إلى عدم فاعلية الإدارة الضريبية.

٤-أثبتت أرقام الموازنة العراقية للمدة ٢٠٠٥-٢٠١٥ وجود حالة عجز حقيقي خلال السنوات (٢٠٠٩-٢٠١٠-٢٠١٣-٢٠١٤-٢٠١٥) وتعود أسباب العجز الحقيقي إلى اعتماد العراق على الإيرادات النفطية بمتوسط قدره (٩٨%) في توليد إيراداته مما أدى إلى تشوه مسارات إنفاقه، مما فرض على العراق التوجه إلى المؤسسات الدولية لإصلاح عجز الموازنة المستديم في الموازنة العراقية .

ثانيا. المقترحات :

1- يمكن إعطاء مدة زمنية يتم خلالها تخفيض العجز في الموازنة الحكومية، مع الأخذ بنظر الاعتبار مسألة تنويع مصادر تمويل العجز المالي خاصة المصادر التي لا تعمل على زيادة الكتلة النقدية في الاقتصاد، وتقليل الإعتماد على التمويل الخارجي كالقروض التي لا تنصب في مصلحة الدول النامية.

2- تفعيل وتعزيز وتقوية الادارة الضريبية، بالإضافة الى القضاء على التهرب الضريبي، من اجل ارتفاع نسبة مساهمة الضرائب في الايرادات العامة

٣- إعتماد مبدأ الشفافية لعمليات الموازنة العامة كافة، من أجل إتاحة البيانات والمعلومات للجميع وتشمل اعداد الحسابات الختامية التي تعطي تفاصيل عن النفقات العامة والإيرادات العامة، مما يساعد وضوح الأدوار والمسؤوليات، للتعرف على أوجه الإنفاق ونسب التغير ومعدلاته ونتائج التنفيذ الفعلي مقارنة بالإعتمادات المرصودة.

المصادر

اولا: التقارير والنشرات

١-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، العراق، نشرات اقتصادية مختلفة.

٢-البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث ،العراق، تقارير اقتصادية مختلفة.

٣- مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الاسكوا، ٢٠٠٥ – ٢٠٠٤، ٢٠٠٥، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك .

٤- وزارة المالية، دائرة الدين العام.

٥-وزارة التخطيط والتعاون الانمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات.

ثانيا : الرسائل والأطاريح

٦-الخفاجي، حيدر جاسم حمزة،٢٠١٣ ، إعداد الموازنة الاستثمارية للدولة وإقرارها ما بين توجهات التخطيط ألاستراتيجي والمتغيرات الاقتصادية والسياسية في العراق، رسالة ماجستير في كلية الإدارة والاقتصاد ،جامعة بغداد.

٧-السامرائي، كيلان اسماعيل عبد الله،٢٠١١، دور السياسة المالية في ضبط معدلات التضخم الاقتصاد العراقي للمدة(١٩٨٩-٢٠٠٨)، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة تكريت.

٨- علي، شيماء هاشم، ٢٠٠٨، عجز الموازنة الحكومية على سعر الصرف الأجنبي –اليابان- حالة دراسية للمدة ١٩٩٠-٢٠٠٥، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد.

٩-منير، عامر سامي، ٢٠٠٦، تمويل العجز المالي الحكومي وتأثيراته الاقتصادية في دول مختارة بضمنها العراق، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة المستنصرية، بغداد.

١٠- موسى، نضال علي، ٢٠١٠، حوالات الخزينة كأداة لتمويل العجز المالي في العراق، دراسة تحليلية في وزارة المالية والمصارف الحكومية(للفترة من ١٩٩١-٢٠٠٨) بحث تطبيقي مقدم إلى مجلس المعهد العالي للدراسات المحاسبية والمالية

وهو جزء من متطلبات نيل درجة الدبلوم العالي – المصارف المعادل للماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة بغداد.

ثالثا : الدوريات والدراسات والبحوث

١- جواد ،سرمد عباس ،وفاضل ،علي عباس، ٢٠٠٩، سبل تنمية مصادر الايرادات العامة في العراق، بحث منشور على موقع وزارة المالية .

٢-حمزة، حيدر جاسم،٢٠١٥ ، موازنة العراق العامة لسنة ٢٠١٥ الطموح والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية، كلية الادارة والاقتصاد جامعة بغداد، ا لمجلد ٢١، العدد ٨٥.

٣-رفيق، شرياق، ٢٠١٦، ترشيد الانفاق العام ومعالجة العجز في الموازنة العامة للدولة ومن وجهة نظر اسلامية، بحث مقدم للمؤتمر الوطني (الحوكمة والترشيد الاقتصادي رهان استراتيجي لتحقيق التنمية في الجزائر)، جامعة احمد دراية _ادرار.

٤-الزاملي،دعاء محمد،٢٠١٤ ، دور الانفاق الحكومي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠١٢)،مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد ١٦، العدد ١.

٥-الساكني، علي عباس فاضل ،٢٠٠٩، تنويع مصادر الإيرادات العامة ، بحث مقدم إلى الدائرة الاقتصادية ، وزارة المالية العراقية.

٦-العبيدي، عبد الجبار محمود، ومنير، عامر سامي، ٢٠١٥، اتجاهات السياسة الاقتصادية في العراق لما بعد عام ٢٠٠٣، المجلد ٢١، العدد ٨٥.

٧-عليوي ،عبد نجم، ٢٠٠٨، دراسة وتحليل هيكل الموازنة العامة لدولة العراق من ٢٠٠٣-٢٠٠٧ ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية

رابعا : الكتب

١-الدليمي، محمد عبد صالح، ٢٠٠٣، العلاقة بين السياسة المالية والطلب الكلي في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٨)،اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد ،جامعة المستنصرية.

٢- زكي، د. رمزي، 1993،الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث، سينا للنشر، القاهرة.

٣-عبد المطلب، عبد الحميد،٢٠٠٣، السياسات الاقتصادية على مستوى الاقتصاد القومي، مجموعة النيل العربية، القاهرة.

٤-العلي، عادل فليح، وكداوي ،طلال محمود، ١٩٨٩،(اقتصاديات المالية العامة)، الكتاب الثاني، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل.

٥- نيربي، د. محمود ،١٩٨٨ ،الاقتصاد المالي، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، دمشق.

خامسا: المصادر الاجنبية

1- Winnyrose, Moraa,2014, The relationship between budget deficit financing and economic growth in Kenya.